كيف تتعامل مع مشروعات الإخلاء والترحيل؟

اعد هذا الدليل المقرر الخاص للأمم المتحدة من أجل الحق في السكن الملائم(انظر المربع رقم ١ – ما المقرر ألخاص؟)، وهو يلخص القواعد الدولية للترحيل القسري الناتجة عن مشروعات القطاعين العام والخاص في البنية التحتية والتحضر (لمعرفة المزيد حول هذة القواعد انظر المربع رقم ٢).

ويتضمن مبادىء توجيهية وارشادات لجميع المعنيين: المصممين والمديرين العموميين والقانونيين ومنظمات التمويل الوطني والدولي والتجمعات السكنية المتضررة.

والغرض من هذا الدليل هو توجيه المشاريع لإحترام حق المجتمعات المرتبطة بها في السكن الملائم

ما هو الحق في السكن؟	4
مقرر الأمم المتحدة الخاص بالحق في السكن الملائم	6
الأمم المتحدة والترحيل القسري	8
كيفية التعامل مع مشروعات تنطوي على عمليات إخلاء وترحيل	11
قبلها	13
اثنائها	19
بعدها	21
سياسة ثابتة لتجنب عمليات الترحيل	30
بعض التوصيات المحددة	32
كيفية تقديم شكوى	34
المرفقات	36

ما هو الحق في السكن؟

لكل فرد الحق في السكن اللائق و يتضمن هذا الحق الحماية من الترحيل القسري

لا يقتصر الحق في السكن الملائم علي بنية البيت، أي أنه لا يشير فقط إلى سقف وأربعة جدران. فلا بد من فهم المسكن بالمعني الواسع للكلمة مراعين مثلا الجوانب الثقافية لموقعه وللمجتمع الذي يعيش. فيه.و يمتد مفهوم المسكن الملائم في كثير من الحالات ليشتمل علي الأقليم والأرض والزراعة والحق في الوصول للأنهار أو البحر.

مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ، تم ادراج الحق في السكن الملائم علي قائمة حقوق الإنسان المعترف بها دوليا بوصفها مباديء انسانية عالمية أي بمعني أنها حقوق مقبولة وقابلة للتطبيق في جميع أنحاء العالم وصالحة لجميع الأشخاص.

وبعد هذا الإعلان أقرت المعاهدات الدولية أن من واجب الدول تعزيز وحماية هذا الحق. ومن المهم الأشارة بصفة خاصة للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي ينص في (المادة ١١) على أن لكل شخص الحق في مستوى معيشي لائق له ولأسرته، بما في ذلك السكن الملائم، علاوة علي مواصلة تحسين ظروفهم المعيشية.

هناك حاليا أكثر من ١٢ نص مختلف من الامم المتحدة يعترف صراحة بالحق في السكن الملائم .فلابد من فهم هذا الحق في سياق تحقيق مستوى معيشي لائق. ويمكن القول بتحقق الحق في السكن حينما يتيسر للجميع– بغض النظر عن الجنس أو السن أو الوضع الاجتماعي – الحصول على مسكن في مجتمعات يمكن العيش فيها بسلام وبكرامة.

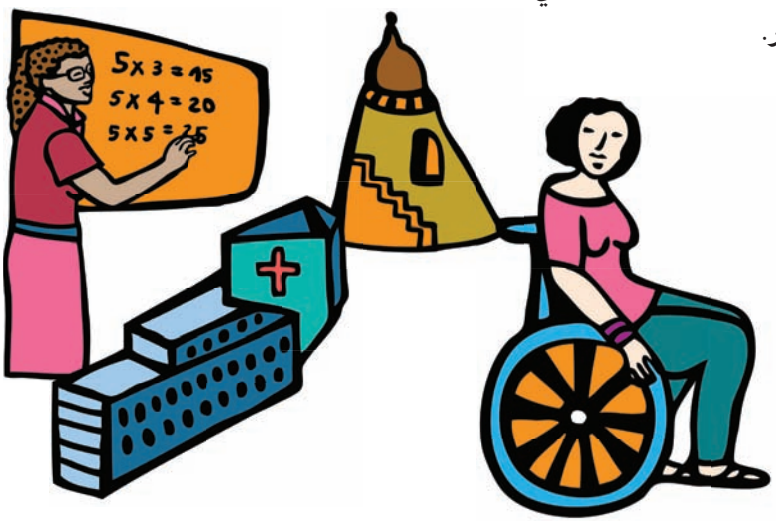

المسكن في كل من المناطق الحضرية و الريفية لابد أن يشتمل على:

- ضمان مكان للعيش فيه دون تهديد بالترحيل القسري،
- الحق في التعليم والصحة والترفيه والنقل والكهرباء والمياه والصرف الصحى وجمع القمامة والمساحات الخضراء والبيئة الصحية،
- الحماية الفعالة من البرد وارتفاع درجة الحرارة وهطول الامطار والرياح واندلاع الحرائق والفيضانات و من التعرض لمخاطر الانهيارات الأرضية أو غيرها من الأمور التي تهدد الصحة والحياة،
- الحق في وسائل العيش الكريم بما في ذلك الحق في الوصول الآمن للأرض و العمل،
- استخدام المواد البنائية وتصميم الهياكل الهندسية والتنظيم الفراغي للمكان وفقا لثقافة السكان،
- إعطاء الأولوية لاحتياجات فئات معينة مثل النساء و مراعاة حقوق عادلة في المسكن اللائق للفئات ذات الأحتياجات الخاصة مثل الأطفال والمسنين والمعوقين،
- الحق في المسكن اللائق بغض النظر عن الدخل أو القدرة على دفع القيمة الايجارية،

مقرر الأمم المتحدة الخاص بالحق في السكن الملائم

في عام ٢٠٠٠ قررت لجنة حقوق الإنسان – المسماة اليوم مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة – تعيين مقرر خاص للحق في السكن الملائم . كان الهدف هو أن يجمع المقرر معلومات عن حالة الحق في السكن الملائم في جميع أنحاء العالم ، وتوفير المساعدة اللازمة للحكومات لتنفيذ هذا الحق.
في السنوات الثماني التي تلت ذلك، قدم مقرر الأمم المتحدة عددا من الدراسات والتوصيات العملية في مجال الإسكان وفي تناول عددا من الموضوعات الهامة مثل حق المرأة في السكن والتمييز في الحصول على السكن و الأخلاء والترحيل القسري وتأثير الأزمة المالية على الحق في السكن.

انشئ مقرر الأمم المتحدة الخاص بالحق في السكن الملائم موقع على شبكة الانترنت لنشر القضايا التي تجري دراستها ، وتلك التي يجري التحقيق فيها من قبل المقرر.
في الموقع يمكنك العثور على المعلومات والمواد التكميلية لهذا الكتيب www.alhakfialmaskan.org

في عام ٢٠٠٤ كرس المقرر الخاص تقريره السنوي لمسألة الترحيل القسري والأخلاء. وفي عام ٢٠٠٧ وضع مبادئ أساسية وأرشادات لعمليات الإزالة والإخلاء الناجمة عن مشاريع التنمية.و كان هدفه توجيه الدول لكيفية التصرف في حالات الترحيل و الاخلاء القسري وفق المعايير الدولية التي تراعي حقوق السكان المتضررين.

الأمم المتحدة والترحيل القسري

هناك أسباب مختلفة للإخلاء والترحيل. يتناول هذا دليل على وجه التحديد الترحيل الناجم عن أعمال البنية التحتية والتحضر والتي تفضي بصفة عامة إلى نقل الأشخاص والأسر والمجتمعات و تشريدهم. يعتبرالترحيل والإخلاء القسري خرقا لحقوق الإنسان! لآثارهما العميقة، وخاصة أنهما غالبا ما يكونان مصحوبان بالوحشية والعنف ، أو بترك الأفراد والأسر بلا مأوى ودون الحصول على سبل بقائهم على قيد الحياة. وتؤدي هاتان العمليتان على المدى الطويل إلي صدمات وتؤثران على كثير من حقوق الإنسان الأخرى مثل الحق في السلامة الجسدية والحق في الغذاء والحق في الصحة.

أعمال البنية التحتية والتحضر: أعمال متعددة من اقامة السدود وأعمال النقل والمشروعات الصناعية والتنقيب والمشاريع الزراعية واعادة تأهيل العشوائيات وتطوير البنية التحتية للأحداث الرياضية والثقافية الكبري واعادة تأهيل مراكز التجمعات السكانية وأعمال إزالة الخطر وتقليله والترحيل لاستعادة البيئة ... الخ

تعرف الأمم المتحدة الترحيل القسري علي أنه السحب الدائم أو المؤقت للأفراد و/أو الأسر و/أو المجتمعات رغما عنهم من البيوت و/أو من الأراضي التي يشغلونها دون توفير أو اتاحة أشكال الحماية المناسبة لهم.

بغض النظر عن الشكل القانوني للسكن– ينبغي حماية الأشخاص حتى وإن كان البيت أو الأرض التي يعيشون فيها ليست ملكهم..

فلا يجب أن يحدث الإخلاء والترحيل القسري الا عند الضرورة القصوى وعندما لا يوجد بديل.

قد تكون بعض عمليات الإخلاء ضرورية. فعلى سبيل المثال، في حالة الأشخاص الذين يعيشون في مناطق معرضة للانهيارات ارضية والفيضانات الوشيكة، ينبغي أن تكتسب حالات الإخلاء مشروعيتها من أهميتها للصالح العام الذي يتم التوافق عليه بصورة تشاركية مع إيلاء اهتمام حقيقي لآراء التجمعات التي تعيش في المناطق المتأثرة.

وعلاوة على ذلك، لابد من تحليل و تكييف مشاريع البنية التحتية والتحضر بشكل شفاف يراعي اتاحة المساحة المكانية والزمانية الكافية لمناقشة المقترحات البديلة. وبناء علي ذلك، فالمشاريع التي تقررالترحيل دون أن تقدم الفرصة الكافية للمتضررين في المعرفة والمشاركة بل وفي اقتراح البدائل التي تؤدي للتقليل من الآثار السلبية لا تفي بالمعايير الدولية المطبقة لحقوق الإنسان..

ويعد الترحيل والإخلاء القسري غير قانونيين اذا تحققا باستخدام القوة البدنية أوالعنف، بل وعمليات الترحيل "السلمي" عندما لايكون هناك مبرر لها أوعند القيام بها دون الاحتياطات المناسبة يمكن اعتبارها غير شرعية..

بالإضافة إلى تجنب أقصي حد ممكن عمليات الإخلاء الغير ضرورية واحترام حقوق التجمعات المطروح ترحيلها، فالدول تتحمل مسؤولية حماية الأشخاص من الإخلاء القسري الذي قد تقوم به أطراف ثالثة، أي أن الدولة ممثلة في سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية مسؤولة عن عدم منع الترحيل القسري دون اعفاء هذه الأطراف الثالثة من مسؤوليتها.

توصي الامم المتحدة البلدان بسن تشريعات محددة ضد الترحيل القسري باعتباره أساسا جوهريا لبناء نظام فعال لحماية السكان المتضررين واحترام حقوق الإنسان بتوقيع العقوبات.

بيانات عن بلدك..

أولا" : ما هي القواعد المطبقة في بلدك ؟

كيفية التعامل مع مشروعات تنطوي على عمليات إخلاء وترحيل

تعد المبادئ الأساسية والارشادات لعمليات الترحيل والإخلاء الناجمة عن مشاريع التنمية المصدر الرئيسي لاعداد هذا الدليل وقد وضع هذه المباديء السيد ميلون كوتاري مقرر الأمم المتحدة الخاص بالحق في السكن الملائم . يتطلع هذا الدليل لاستعمال التوصيات الأساسية لهذه المبادئ وان كان لا يقتصر عليها.

وتستخلص هذه المباديء عدة توصيات عن كيفية تجنب مواقف الترحيل القسري وهدفها الرئيسي تقديم ارشادات لتلك الحالات التي تتخطي كافة المحاذير المانعة

للترحيل حال ثبوت صحته عند وقوعه. اذا فغايتها توجيه الدول لكيفية التصرف في مثل هذه الحالات من أجل تنفيذ عمليات الترحيل دون التعدي على

حقوق السكان المتضررين ومراعاة المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

النص الكامل للمبادئ الأساسية والأرشادات لعمليات الترحيل والإخلاء الناجمة عن مشاريع التنمية متوفر باللغة البرتغالية علي الموقع التالي: www.alhakfialmaskan.org

جري تنظيم الإرشادات المعدة للدول بصورة تتيح المباشرة السليمة لعملية الترحيل بدء من الاجراءات الاحترازية ومرورا بإعداد المشروع ووصولا في النهاية لاعادة توطين السكان المتضررين. ولذلك فإن الاقتراحات لتوجيه عمليات الترحيل قد نظمت بهذه الصورة:

إعلام وإشراك الناس في كل تخطيط وفي كل قرار شرط لا غني عنه في جميع مراحل الاخلاء والترحيل

الشروط الأساسية لكي تكون كل عمليات الأخلاء والترحيل قائمة على المشاركة الفعالة

- اتاحة جميع المعلومات عن المشروع باللغة المحلية للأشخاص المتأثرين وبأسلوب مبسط
- الأشخاص المتضررين لهم الحق في الحصول على مشورة مستقلة لمناقشة واعداد مشروع بديل. ومن المستحسن أن تكون هناك مصادر تمويل لتوفير مثل هذه الدراسات البديلة، وفي كثير من الأحيان يمكن عقد اتفاقات مع الجامعات لاجراء دراسة جدوى لهذه المشروعات
- لابد من ضمان واعتبار كل صوت ، دون أي نوع من الترهيب وباحترام كافة أشكال التعبير للتجمعات السكانية المتضررة

من المهم أن يكون هناك أشخاص سواء من طرف السكان المتأثرين أو من طرف الدولة قادرين على التفاوض!

تجنب عمليات الترحيل القسري

عندما تبدأ في التفكير في مشروع للبنية التحتية أوالتحضر يتطلب ترحيل أشخاص وتجمعات سكانية، وحتى قبل البدء في التخطيط الخاص بك، لابد من التقييم الدقيق لحاجتك ومناسبتها. هل بالفعل لا غني عن هذا المشروع ؟ من المستفيدون منه؟ ما آثاره؟ هل هناك بدائل؟

لابد من الإجابة علي كل هذه الأسئلة انطلاقا من تحليل يستند إلى احترام عميق لحقوق الإنسان ولجميع المرتبطين بالمشروع لأن له تأثير قوي على حياتهم. هذا التقييم المبدئي ينبغي أن يستند لمشاركة حقيقية في مختلف الآراء والمواقف حول الأعمال.

التدابير الوقائية:

الشروط الأساسية للمشاركة الحقة في أية عملية إخلاء أو ترحيل تستند إلي:

رسم خريطة توضيحية للمتأثرين

- رسم خريطة توضيحية للمتأثرين بشكل مباشر أو غير مباشر، ولا سيما لتحديد الفئات الأكثر ضعفا من السكان، وليس فقط للمتأثرين بشكل مباشر بالترحيل، ولكن أيضا لأولئك الذين يعانون من أية قيود في الوصول إلى الموارد من أجل التكاثر أو مواصلة أسلوب حياتهم، وفقدانهم أو حرمانهم من مصادر التوظف أوالدخل أوسبل كسب العيش. إلا أن الخريطة لابد أن تتضمن أيضا أولئك الذين يعيشون في محيط أعمال المشروعات وأولئك الذين قد ينفصلوا عن مجتمعاتهم الأصلية. فمثلا يمكن اعتبار الملاك وغير الملاك والمزارعين المستأجرين، والشركاء، وواضعي اليد، والمستأجرين، والعمالة غير الرسمية متضررين.

تقييم الآثار

- ينبغي وضع معايير واضحة لتقييم آثار الاخلاء و الترحيل، ولابد من الأخذ في الاعتبار ألا يكون مجرد تقييم اقتصادي، بل يجب أن يشتمل أيضا على الجوانب الاجتماعية والثقافية وأن يراعي كذلك الظروف المعيشية القائمة من قبل..
- يجب أن تستند هذه المعايير لشروط المشاركة الحقيقية كما هو مبين أعلاه
- وفي النهاية، لابد من اثبات وجوب الترحيل بتقديم أدلة قائمة على دراسة للتأثيرات الحقيقية. ويجب علي السلطة المسئولة أن تبلغ الجمهور بالقرار النهائي بشأن عمليات الترحيل ، وتقديم مبررات القرار بالتفصيل ، بما في ذلك :

- غياب البدائل المعقولة،
- اقتراح وعرض الخيارات البديلة بشكل كامل،
- والتدابير المتخذة أو المعتزم اتخاذها للحد من الآثار السلبية لعمليات الإخلاء عندما لا توجد بدائل

الحق في السكن يغير مسار طريق سريع فى الفلبين

بتمويل من عدد من المستثمرين الأجانب ومن البنك الدولي كان مشروع توسيع طريق سريع يقطع حي لونجوس في بلدة باكور في الفلبين يستهدف في البداية تشييد الجسر البري في منطقة سكانية حيث تقيم تجمعات الصيادين.وقد طالب المشروع بترحيل حوالي ٥ آلاف أسرة، لكن خلال فترة إعداد المشروع، تم تعديله وجرى اقتراح بناء جسر بحري. وانخفض على هذا النحو عدد الأسر المطلوب ترحيلها إلى ٦٠٠ أسرة.

تتوقع الخطة المقترحة لإعادة التوطين ترحيل ٦٠٠ أسرة الي مكان يبعد عن المنطقة التي كانوا يقطونها ب٢٥ كيلومترلكن هذا المكان دون بنية تحتية وبعيد عن البحر الذي يعد مصدرا لعمل هذه التجمعات. في هذه الحالة، فإن السكان المحليين ،المدعومين من قبل جماعة تكافح من أجل حقوق الإسكان بدأت عملية مضنية للتفكير في البدائل لتجنب تنفيذ المشروع وهدم البيوت.

كان أمرا هاما الاطلاع على ملفات مشاريع وأعمال إعادة التوطين. فقد سمح هذا من خلال اجراء دراسات وتعاون فنيين حكوميين بإيجاد بديل لتغيير تصميم الطريق السريع، وهو ما حال دون تأثر عدد من تجمعات الصياديين..

المعلومات الواردة في هذا النموذج من «لونجوس : النضال ضد الترحيل القسري»، منشور عام ٢٠٠٤، على موقع التحالف الدولي للموئل.

إجراءات إحترازية أخري يتعين اتخاذها قبل عمليات الترحيل:

الحق في التقاضي

- تمكين السكان من الدفاع عن أنفسهم ، بما في ذلك التقاضي. وينبغي أن يتلقي المتضررين المساعدة القانونية المجانية عند الحاجة.
  - لا بد من ضمان هذا الاحتمال في جميع مراحل عملية الترحيل.
  - تقدم المعونة القانونية المجانية بصفة عامة الجمعيات المهنية والجامعات والأجهزة العامة للمساعدة القانونية للمحتاجين من بين أمور أخرى.

- إذا كان هناك خلاف، فإن القرار النهائي الذي ينبغي أن تتخذه هيئة مستقلة لتسوية الخلاف من خلال الوساطة أوالتحكيم. قد تكون هذه الهيئة المستقلة من السلطة التنفيذية أوالتشريعية أو القضائية بحسب كل حالة.

الاستعداد للترحيل

- إعطاء مهلة وتيسير الظروف الملائمة للسكان للاستعداد ليوم الترحيل.
- لابد من اتاحة وقتا للسكان لجرد ممتلكاتهم وحقوقهم التي تأثرت.
- لابد من اجراء إخطار مسبق قبل الترحيل بمدة كافية تصل الي ما لا يقل عن ٩٠ يوما، أو اعطاء المهلة الضرورية لتلافي أية أضرار قد تلحق بالأسر. فلابد من الإعلان عن الموعد الدقيق للترحيل القسري.
- ويجب أن تراعي الشروط الدنيا لموقع إعادة التوطين. (انظر مربع في صفحة ٢٦).

أداة منهجية لحساب الخسائر الناتجة عن عمليات الترحيل القسري

وضع التحالف الدولي للموئل أداة منهجية للتقييم المالي للأصول الملموسة وغير الملموسة. وظيفة هذه الأداة حساب الخسائر التي وقعت بالفعل ولكن يمكن أيضا أن تستخدم كقاعدة للمساعدة في التسجيل و الحساب المسبق لقيمة الممتلكات.

الأمر المثير للاهتمام في هذه الأداة المنهجية هو الاعتراف بوجود أصول ملموسة قد تتجاوز قيمة المبنى في حد ذاته، فهي تتضمن أيضا قيمة الأرض وقيمة الإنتاج الزراعي والحيواني وقيمة الضرائب المسددة مسبقا، وتشتمل كذلك علي قيمة الموقع التجاري وتكلفة عملية إعادة التوطين، والنقل. تأخذ هذه الأداة في الاعتبار أيضا في الأصول غير العينية مثل المسائل الصحية والنفسية وعوامل الاندماج الجماعي.

لمعرفة المزيد : http://www.hic-mena.org/documents/Loss%20Matrix.pdf

إشراك المجتمع المحلي المتأثر في قرارات الترحيل في "ساكادورا كابرال" بالبرازيل

تعد "ساكادورا كابرال" إحدى العشوائيات الفقيرة الواقعة في بلدية "سانتو أندريه" في ضواحي ساو باولو بالبرازيل. لحل مشكلتي الكثافة السكانية العالية والفيضانات، في المرحلة الأولى من مشروع إعادة التوطين والتحضرفي إطار "برنامج سانتو أندريه، أفضل حالا"" جري اقتراح اخلاء جزء من هذه المنطقة العشوائية، مما أدى إلى ترحيل مجموعة من ٢٠٠ أسرة من إجمالي ٧٨٠ أسرة. وتم تطبيق استراتيجية تشاركية في اختيار الأسر وتحديد معايير إعادة التوطين. وقع الاختيار علي الأسر التي وافقت على إعادة توطينهم في شقة أو في أي مكان آخر.

ووافقت حوالي ٢٠٠ ، ١٢٢ اسرة علي ترحيلها، بينما أعربت ال ٧٨ أسرة المتبقية عن رغبتها في البقاء في "ساكادورا كابرال"، وتبادلت بيوتها مع الأسر التي لا داعي لترحيلها لكنها رغبت في الذهاب إلى المكان الجديد. في عملية إعادة التوطين، كان لدي الأسر خيار تحديد الجماعات التي سوف تشاركها في المباني التي انتقلت اليها.

قام سكان المنطقة العشوائية بعملية تبادل البيوت بين الأسر في حضور أخصائيين اجتماعيين من الحكومة. وجرت مناقشة إجراء الترحيل بكل تفاصيله مع السكان خلال ١٠ أيام، وشارك في النقاش عدد من إدارات المجلس المحلي وشركات النقل، وأكثر من ١٣٠٠ شخص من سكان الحي. وخلال الترحيل حصل السكان علي معلومات عن الشقق السكنية والمنطقة المحيطة بها ودليل أساسي لكيفية الحفاظ على السكن الجديد في حالة جيدة. وعلاوة على ذلك ، فقد صاحبت عملية التحضر وإعادة التوطين سياسات اجتماعية وتوليد وظائف.

هذا المثال موثق في مقالة "المشاركة المجتمعية في برامج إعادة التوطين : حالة حي "سلوم ساكادورا كابرال" في سانتو أندريه — البرازيل – هوزانا دينادي ومارسيا ج. دي اوليفيرا. المقالة منشورة في مجلة "البيت المفتوح الدولية"، المجلد ٢٤، رقم ٣.

املأ هذا الفراغ ببيانات حول بلدك..

ثانيا. من يقدم مساعدة قانونية مجانية في بلدك أو منطقتك؟

لايجوز في الترحيل:

- استخدام العنف والتخويف تحت أي ظرف من الظروف
- أن يتم بشكل قائم علي التمييز العنصري أوعلى إعادة انتاجه.
- ان يؤدي إلى تشريد الأشخاص أو الأسر.
- هدم المنازل وتدميرالمحاصيل أو اللجوء للانتقام أو التهديد للسكان.
- إحداث تلفيات بممتلكات الأسر المتأثرة.
- تجاهل الوضعية الخاصة للنساء وللمستضعفين من المسنين والأطفال وغيرهم من الضعفاء.

ما قبل الاخلاء والترحيل

- لا يجب تنفيذ أية عملية ترحيل بغير مثول مسؤولين حكوميين مثبتة هويتهم في محضر الترحيل. وعلي المسئولين العمل من أجل ضمان سلامة السكان الذين ترحيلهم..

- يجب أن تتم هذه العملية في وجود مراقبين مستقلين مثبتة هويتهم في محضر الترحيل لضمان عدم استخدام القوة أو العنف أو التخويف.

يمكن أن تشارك في مراقبة عملية الترحيل بعض المنظمات غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية أو المركز المعني بحقوق السكن ومكافحة الإخلاء القسري أو التحالف الدولي للموئل ، من بين آخرين.

- الاخطارالرسمي لجميع المطلوب ترحيلهم بهذا الإجراء، وفي اليوم المحدد للترحيل لابد من تواجد مسؤولين حكوميين الذين عليهم تقديم اثبات هويتهم ووثيقة رسمية تنص على وجوب هذا الإجراء.
  - ويجب أيضا ابلاغ جهات المساعدة القانونية والاجتماعية لحقوق الانسان.

- ينبغي أن تتوفر للأشخاص المساعدة الضرورية للخروج و الانتقال و اتخاذ الأجراءات اللازمة لمساعدتهم في سحب متعلقاتهم.
  - وعند الضرورة، على السلطات أن تتحمل مسؤوليتها في المحافظة المؤقتة علي متعلقات المجتمع المحلي المتأثر.

- يجب أن يتوفر دعم خاص لذوي الاحتياجات الخاصة.

- تاريخ وتوقيت الترحيل يجب أن يكونا في الحدود المعقولة والمناسبة والمتفق عليهما بشكل مسبق.
  - لا يجب أن تتم عمليات الإخلاء ليلا أو عند هطول الأمطار أوالثلوج وما إلى ذلك.
  - تجب مراعاة الأنشطة الدراسية للأطفال وللمراهقين
  - يجب احترام الأعياد الدينية
  - يجب احترام مواعيد دورات الزراعة والحصاد.

- الشخص المسؤول عن الترحيل مسؤول عن تكاليفه.

بياناتٌ عن بلدك..

ثالثاً: ما هي المنظمات المسؤولة عن متابعة ومراقبة عمليات الترحيل في بلدك أو منطقتك؟

بعد الإخلاء و الترحيل

العمل بمبدأ الأولوية دائماً لعودة السكان بلا مأوى مؤقتا الى مكان سكنهم الأصلي طالما كان هذا ممكنا. إذا كان مثل هذا الحل غير ممكن عمليا ، فعلى السلطات أن تسعى لخيارإعادة التوطين.

كل ضرر غير واجب وقوعه على السكان بلا مأوي يجب أن يكون له تعويضا عادلا. (انظر جدول إعادة التوطين والعودة اللاحقة)، ويجب أن يتم الإعلان عن خطط الترحيل والعودة أوإعادة التوطين وكذلك تحديد اسماء المتضررين وأعدادهم.

- لابد من موافقة الأشخاص والجماعات والمجتمعات المحلية المتضررة على الترحيل. قبول الترحيل حق ، وينبغي التعبير عنه بوضوح قبل إعادة التوطين.
- لابد من مشاركة المجتمع المحلي المتأثر في القرارات المتعلقة بكافة مراحل عملية اعادة التوطين بل وفي تقديم الخطط البديلة التي يجب أن تأخذها الحكومات بعين الاعتبار.
- الرعاية الطبية والنفسية ضرورية في كافة مراحل تخطيط وتنفيذ عمليات الترحيل وكذلك في اعادة التوطين في مكان جديد أو العودة للمكان الأصلي.
- لابد من رسم سياسات المساعدة الفنية واعادة الدمج الاجتماعي للسكان المتضررين، سواء في حالة إعادة التوطين أو في حالة العودة

بعد الإخلاء
و الترحيل

سكان الريف في مناطق الزحف العمراني يحصلون على تعويضات فى هونج كونج

سكان الريف في مناطق الزحف العمراني يحصلون على تعويضات فى هونج كونج تستند سياسة الأرض في مدينة هونج كونج إلى آلية إيجار الأراضي: تتملك الحكومة أملاك ريفية في مناطق التوسع الحضري المستقبلي لتحصل على مقابل استخدامها واستثمارها في البنية التحتية.ت

في عملية تملك هذه الأراضي ، أنشأت الحكومة ثلاث طرق رئيسية للتعويض وللدمج الاجتماعي للأسر الريفية المطلوب ترحيلها : تعويض مالي عن الأرض، برامج التوظف في الصناعات وبرامج إعادة الإندماج الاجتماعي والاقتصادي.

يتم تطبيق برنامج الإندماج الاجتماعي والاقتصادي خلال توزيع الإعانات التي تأخذ في الاعتبار نوع وعمر الشريحة السكانية المتضررة. على سبيل المثال، يحصل العجائز (أكثر من ٦٠ سنة للرجال و أكثر من ٥٠ للنساء) على أموال من التأمين الاجتماعي ويمكنهم الحصول على دفعات شهرية من التأمين الاجتماعي لمدة تصل إلي أكثر من خمسة عشر عاما. يحصل الرجال بين سن ال ٤٥ و ال ٦٠ والنساء بين سنال ٣٥ و ال ٥٠ علي أموال من التأمين الأجتماعي و يمكنهم الحصول على دفعات شهرية من التأمين الاجتماعي بعد وصولهم لسن التقاعد(٦٠ عاما للرجال و ٥٠ عاما للنساء).

شكل آخر من أشكال الإعانة هو الدفع السنوي لما يعادل متوسط الدخل الزراعي في السنوات الثلاث الأخيرة من الإنتاج. بالإضافة إلى المعونات، ويوفر هذا البرنامج إمكانية تبادل الأراضي الزراعية بأراضي حضرية للقيام بأنشطة في القطاع الثانوي والقطاع الثالث. في بعض الحالات، لدي الفلاحين كذلك فرصة التوظف في الصناعات التي سوف تقام على أراضيهم .

هذه المعلومات تم استخلاصها من ورقة شينجري دينج عن "تملك الأراضي في الصين : الإصلاح والتقييم" شنغهاي ، معهد لينكولن لسياسات الأراضي ، ٢٠٠٥.

مسكن مؤقت

لابد من تقديم الدعم الطارئ للمحتاجين طالما كانت عالقة مسئلة السكن النهائي الملائم ولابد من ضمان :

- ألا يتحول السكن الطارئ إلى سكن نهائي ،كما هو الحال غالبا و خاصة مع الأشخاص الذين يعيشون لسنوات طويلة في الكرفانات.
- الحصول على الغذاء والمياه الصالحة للشرب
- مأوى أو سكن أساسي مؤقت
- توفير الكساء والتعليم والرعاية النهارية للأطفال وتوفير دور الحضانة
- اتاحة الخدمات الطبية الأساسية
- المساعدة في الأعباء المالية حتي الوصول إلى حل نهائي.

في حالات الترحيل ينبغي التأكد من أن المرأة:

- لا تعاني من العنف والتمييز،
- تتمتع برعاية صحية للأمومة والطفولة ، وتحصل علي المساعدة اللازمة في حالات ضحايا الاعتداء الجنسي، وغيرها،
- أن تشارك الرجل في أية تعويضات،
- العازبات والأرامل لهن الحق في كامل التعويض،
- المشاركة المتساوية والفعالة في العودة أو اعادة التوطين، من أجل التغلب على التحاملات الأسرية والمجتمعية والمؤسساتية والإدارية والقانونية أو غيرها من التحاملات القائمة على النوع.

منحة الإيجار كبدل مؤقت للسكن في ساو باولو بالبرازيل

طالما الحل النهائي في توفير السكن الملائم غير جاهز فالحل البديل الممكن هو دعم الانتقال للإقامة المؤقتة بمنحة لدفع الإيجار في وحدات سكنية تخص أطراف ثالثة.

تعادل المنحة الشهرية مبلغ الإيجار لضمان حصول الأسرالمحدودة الدخل على وحدات سكنية كوضع إنتقالي بين الترحيل والعودة للمكان الأصلي أو إعادة التوطين. هذا الاجراء هو حل بديل لتفادي اي حل مهين ، ومع ذلك فإن من الشائع أن يتحول الحل المؤقت بالإقامة في الكرفانات أو الحل الإنتقالي يتحول إلي حل نهائي.

لمعرفة المزيد عن هذه الأداة، راجع كتاب : التخطيط المحلي للإسكان الاجتماعي استراتيجية الفعل ، وزارة المدن ، البرازيل ، عام ٢٠٠٩

www.cidades.gov.br

بعد الإخلاء و الترحيل

سكن نهائي في نهاية العملية

- **حق العودة (للموقع الأصلي)**
- **إعادة التوطين (في مجتمع محلي جديد أو أرض جديدة أو مسكن جديد)**
- **التعويض العادل**

سواء في حالة العودة أو في حالة اعادة التوطين لابد من احترام العناصر المكونة للسكن الملائم. (انظر مفهوم الحق في السكن الملائم في بداية هذا الدليل)

حق العودة (للموقع الأصلي)

- لابد أن تكون لعودة السكان المتضررين لمنطقة بيوتهم الأصلية دائما الأولوية بعد الترحيل المؤقت بسبب مشروعات إعادة التحضر أوالمشروعات الأخرى التي قد تسمح بهذا.
- في حالات العودة للأماكن الأصلية ، علي المسؤولين عن الأعمال أن يقدموا للسكان وثيقة قانونية تضمن لهم بشكل صريح حق العودة لأماكنهم.
- ومع ذلك إن المجتمع المحلي والأسر لا يرغبون في العودة، فلا ينبغي أن يتم اجبارهم على العودة بالرغم عنهم.
- عندما تكون العودة ممكنة ، فعلى الحكومة أن تهيئ الظروف وتوفر الوسائل، بما في ذلك الموارد المالية ، للعودة الطوعية بآمان وبشروط كريمة.
- على السلطات تسهيل إعادة دمج العائدين في منطقة سكنهم الأصلي و لابد أن تضمن المشاركة الكاملة للأشخاص وللجماعات وللمجتمعات المحلية في تخطيط وإدارة عملية العودة.
- لابد من اشراك العائدين في منافع المشروع.

ضمان عودة السكان لبيوتهم بعد عملية تحضر منطقة شاطئ "كوروا دو مييو" بالبرازيل

كان لسكان منطقة "كوروا دو مييو" بسيرجيبي، في البرازيل حوالي ٦٠٠ بيت تم اعادة اقامتهم بعد مشروع تحضر في منطقة قريبة من الشاطئ و من وسط مدينة أراكاجو. كانت منطقة المشروع ملكا لهيئة الأرث التابعة للاتحاد الفيدرالي البرازيلي وتعتبر محمية طبيعية.

كانت المنطقة أرض مخصصة لأصحاب الدخول المتوسطة والمرتفعة و لم يتم البناء علي كل الأرض وبدأت الأسر المحدودة الدخل في الزحف عليها و بشكل أساسي علي منطقة قريبة من غابات المانغروف ، حيث توجد ظروف مواتية للصيد الذي يعد المصدر الأساسي للعيش لهم.

.كانت هناك محاولات عديدة لترحيلهم ، ولكن بعد الكثير من التعبئة ، نجح السكان في تحقيق مكاسب مادية واجتماعية لمنطقتهم من خلال برنامج "إسكان المواطنين"، الذي تدعمه حكومتي البلدية والاتحاد الفيدرالي والأرشاد الأكاديمي وتمويل بنك كايشا وبنك الدول الأمريكية للتنمية. قبل بدء العمل ، تم تسجيل الأسر. أثناء أعمال البناء قام المجلس المحلي للمدينة بدفع الايجار. وبعد عودة السكان الى أماكنهم ، كان هناك برنامج رعاية اجتماعية لتوطيد ودعم السكن الجديد.

هذا المثال مأخوذ من بنك تجارب في تنظيم الأراضي بوزارة المدن في البرازيل.

بعد الإخلاء
و الترحيل

إعادة التوطين
(في مجتمع محلي جديد أو أرض جديدة أو مسكن جديد)

- يجب أن تتخذ جميع التدابير التي تجعل من السكن لائقاً في الموقع الجديد قبل الترحيل، مثل بناء البيوت والمدارس ، وتركيب مرافق الصرف الصحي ، وغيرها.

- يجب أن يتمتع المسكن الجديد أوالأرض الجديدة أو الإقليم الجديد بجودة أعلي أو معادلة للمسكن الأصلي. وهذا يشمل نفس الظروف البيئية والجغرافية والبنائية. فعلى سبيل المثال، الظروف الملائمة لتصريف الانتاج ، ومساحات التعايش الاجتماعي ، وما إلى ذلك.

- يجب أن تتواجد المساكن الجديدة في أقرب مكان من الموقع الأصلي، وكذلك من مصادر الرزق ، أو من الحل الآخر المتفق عليه. ولابد من أحترام الموائمة الثقافية وتقاليد الجماعة .

- ينبغي ألا تمثل تكاليف النقل للعمل أو الحصول على الخدمات الأساسية في مكان إقامتهم الجديدة ضغطاً على ميزانيات الأسر.

- لا ينبغي ان تكون الأماكن التي سينتقل اليها الأشخاص في منطقة محمية بيئية أو في أرض ملوثة أوقريبة من مصادر التلوث مما قد قد يؤثر علي حق السكان في الصحة الذهنية و البدنية.

- يجب أن تتم إعادة التوطين بطريقة عادلة ومنصفة ، ودون اي تمييز ضد فئات معينة، ولا ينبغي تشكيل مناطق تمييز و جماعات جيتو.

- إعادة التوطين لا يمكن أن تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان للسكان المنقولين ولا يمكن أن تؤثر سلبا على الظروف المعيشية للسكان الذبن كانوا يشغرون هذه المواقع. وينبغي أن تحترم عناصر السكن الملائم (انظر مفهوم السكن الملائم).

الإصلاح الزراعي يشمل دعم بناء بيوت في دوم توماس بالدوينو بالبرازيل.

بعد تكرار تملك عدة مواقع ، ٦١ أسرة من السكان السابقين للشوارع ، واليوم حركة عمال بلا أرض استحوذوا علي مستوطنة قريبة من وسط المدينة وتعرف باسم "كومونة دا تيهها دوم توماس بالدوينو" في "فرانكو دا روشا" في ضواحي ساو باولو بالبرازيل.

بعد ترسيم الهيئة البرازيلية للتعمير و الإصلاح الزراعي (أنكرا) لحدود الأرض كانت هناك صعوبة في ضعف الموارد التي تتيحها الهيئة لبناء البيوت. بدعم من جامعة ساو باولو و من مكتب استشارات فنية جري التوصل لصيغة لمشاركة السكان بشكل تطوعي في أعمال البناء.

شارك السكان المجتمع مع الطلاب و المستشارين الفنيين في إعداد المشروع و تنفيذه فكانت النتيجة بناء خمس أنواع من البيوت بنفش التكلفة و بنفس النظام الإنشائي الذي يراعي تنوع احتياجات مختلف أساليب حياة الأسر التي قد يصل عدد أعضائها إلى ١٠ أفراد.

ورد ملخص هذا المثل في التقرير " بناء المسكن الريفي بالإدارة الذاتية و مستوطنة "كومونا دا تيها دوم توماس بالدوينو" من اعداد "حركة بلا أرض" و مركز الأعمال من أجل البيئة المسكونة "أوزينا"

بعد الإخلاء
و الترحيل

التعويض العادل

- لا ينبغي بالضرورة أن يحل التعويض النقدي محل العودة للمسكن الأصلي أو إعادة التوطين في مكان جديد لكنه قد يكون تعويض مكمل.

- يجب أن يحصل الشخص على تعويضات عادلة عن أي خسارة شخصية ومادية من جراء الترحيل ، بما في ذلك استخدام خبراء مستقلين لتحديد قيمة عادلة. لحساب هذه القيمة ، أحد البدائل هو استخدام الأداة التي وضعها التحالف الدولي للموئل، و يجب أن يشمل التعويض كذلك حقوق ومزايا موقع بيوتهم الأصلية. عندما يكون المسكن أو الأرض مصدر رزق لسكانها، لابد أن يشتمل تقدير قيمة الأضرار تعويضات عن الخسائر التجارية، والمعدات، والمخازن، والأشجار والمحاصيل ، والخسائر في الأرباح أو في الدخل.

- في حالة وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان قبل عمليات الترحيل أو خلالها أو بعدها ، ينبغي أن يغطي التعويض الأضرار التي يمكن أن تحسب نقدا ، ويجب أن يكون متناسبا مع خطورة الانتهاك و ملابسات كل حالة.

- عندما لا توفر الحكومة الانتقال والسكن البديل المؤقت، ينبغي أن يشتمل التعويض علي تكلفتهما.

المتأثرون بمحطات الطاقة الكهرومائية في جنوب البرازيل يحصولون على تعويضات عادلة قائمة على المشاركة

تبرهن حالة اقامة محطات كهرومائية بين ولايتي سانتا كاتارينا وريو جراندي دو سول في البرازيل على جدوى توافق جميع الأطراف على معايير محددة لإعادة التوطين والتعويض المالي لتلبية ضرورة ترحيل السكان.

وينطوي بناء المحطة الكهرومائية على ترحيل الكثير من الفلاحين من العديد من المدن ومنها مدينة "ايتا" الرئيسية ، مقر أقرب بلدية من سد المحطة والمدينة الوحيدة التي تأثرت بشكل كامل. ومن خلال مبادرة شعبية حظيت بتأييد المجتمع بشكل عام والكنائس والبنك الدولي تمكنت الأسر المتضررة من عرقلة عملية الترحيل ، والتي تتبع عادة مبادئ "الملكية الارثية" ذات التأثير المباشر على الموارد المائية، أي أنها كانت تعوض فقط الملاك المتضررين مباشرة من السد. .كانت نتيجة هذه العملية توقيع اتفاق بين الشركة التي تقوم ببناء السد والحكومة والأسر المتضررة. ونص هذا الاتفاق علي معايير هامة لإعادة التوطين وشروط التعويض وتنفيذ الأعمال. كان لدى الأسر الخيار بين إعادة التوطين أو التعويض المالي فقط. ويمكن للعائلات التي اختارت اعادة التوطين ان تختار بين حلول فردية أو جماعية على ضفاف النهر. أما في حالة التعويض المالي، فإن الاتفاق كان يتطلب مشاركة المتضررين في تحديد أسعار موحدة للأرض وللتحسينات القائمة.

تم الحصول على معلومات هذا المثال من وثيقة "مبادئ توجيهية ومعايير لازمة لخطط ومشاريع إعادة التوطين في الريف للسكان المتضررين من محطات الطاقة الكهرومائية في ايتا وماتشادينيو" و الوثيقة من إعداد فريق العمل في شركتي اليتروسو وكراب في عام ١٩٨٧ (الوثيقة منشورة على بشكل كامل على موقع

www.alhakfialmaskan.org

سياسة ثابتة لتجنب عمليات الترحيل

الحكومة يجب ان تكون لديها سياسة ثابتة لتجنب عمليات الترحيل! هذه السياسة يجب أن تشتمل من بين أمور أخرى على:

- إجراء متابعة دائمة مع مشاركة السكان المتأثرين
- مع كل عملية كبيرة لابد من توفير معلومات عن اعداد الأسر التي جري ترحيلها وأحوالهم في المساكن الجديدة .
- العمل على التقييم الدوري لعمليات الإخلاء و الترحيل.
- تقييم آثار عمليات الترحيل في كل الأحوال .
- اعتماد التشريعات المناسبة.
- تدريب متخصصين وإن أمكن فليتم إنشاء هيئة متخصصة في شئون الترحيل.

املأ هذا الفراغ ببيانات حول بلدك

رابعاً: هل هناك من يقوم بهذا النوع من المتابعة في بلدك؟

بعض التوصيات المحددة..

- أن **يتم مراعاة معايير وكلاء الجهات المانحة** – البنك الدولي ، والبنك الأمريكي للتنمية والوكالات الدولية والحكومات المركزية والمحلية في إدارة الموارد.
- أن تشارك **السلطة القضائية** بفعالية في عمليات الترحيل والتعرف على الوضع من خلال زيارة موقع العمليات ، وكذلك من خلال ضمان الإستماع لأكبر عدد ممكن من مختلف أطراف عمليات الترحيل.
- أن ينظر **الفنيون** لآراء السكان بعين التقدير دون التقليل من شأن معرفتهم غير الفنية، وأن يتعرفوا على السكان وعلى المنطقة المتاثرة قبل وضع المشروع، فينبغي أن يتقصى الفنيون أيضا ما إذا كانت هناك اتفاقات مع المجتمعات المتأثرة التي يتعين مراعاتها عند التخطيط للمشروع.
- أن تسعي **الشرطة** لإجراء حوار مسبق مع السكان المتأثرين قبل موعد عملية الإخلاء ، وأن تمتنع عن استخدام الترهيب والعنف.
- أن تساعد **المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحقوقية** في تعبئة المجتمعات المتأثرة وتوعيتهم بحقوقهم ، وتوفير سبل الاتصال و الاستعلام لهم.
- أن تسعى **المجتمعات المحلية المتأثرة** للتحرك وللبحث عن بدائل لإبراز كفاحهم و أن تتواصل مع وسائل الاعلام والمنظمات الشريكة و أن تستخدم عدة استراتيجيات بما في ذلك العمل السياسي و اللجوء للقضاء.

تحدث
عن بلدك..

خامساً : ما الجهات التي ينبغي
ان تطبق هذه التوصيات ؟ و كيف تتحرك؟

كيفية تقديم شكوى

إذا وجدت أن هذه التوصيات
لا يتم اتباعها أو إن فهمت
أن حقوقك تتعرض للانتهاك،
جمع المعلومات التالية بشكل
واضح وموضوعي ، وارسلها لجهات
المساعدة القانونية في منطقتك.

← **تعريف عمليات الترحيل:**

• **من هم الضحايا**: صف بأكبر قدر ممكن من التفاصيل الأفراد أو المجتمعات التي تأثرت بالترحيل ووفر بيانات عن عدد المتأثرين والمكان الذى يعيشون فيه ووضعهم المعيشي فيه وإن كان هناك أشخاص من ذووي الاحتياجات الخاصة او جماعات أكثر ضعفاً.

• **من المسؤول عن الانتهاكات:** إن كانوا موظفين عموميين أو من السلطات ، اشر إلى الجهاز الذي يتبعونه ورتبتهم فيه وعددهم و أسماءهم (إذا كانت معروفة) و إن كانوا عسكريين أو مدنيين وهويتهم إن أمكن ذلك.

• **الوصف التفصيلي لتاريخ ولمكان ملابسات الانتهاك** وعدد عمليات الإخلاء التي وقعت وعدد المتأثرين في كل عملية وتحديد المجتمعات المتأثرة ودوافع ووقائع الانتهاكات والملفات القضائية قبل أو بعد الترحيل وزمان و مكان عمليات الترحيل المرتقبة.

← **تحديد مقدمي الشكوى سواء كانت منظمة أو أفراد:** في حالة المقرر الخاص ، يتم الاحتفاظ بسرية مصدر المعلومات مع الاشارة إلى المعلومات التي تريد الاحتفاظ بسريتها.

← **ردود فعل السلطات:** السلطات التي تلقت الشكوى؟ ما هي السلطات المعنية؟ ما الاجراءات التي اتخذوها؟

← **تحديث المعلومات** : رجاء ارسال أية معلومات جديدة قد ترد لك في أقرب وقت ممكن.

لمزيد من المعلومات، رجاء زيارة موقع المقرر الخاص. ويمكنك أيضا إرسال هذه الشكوى لمكتب دعم المقرر الخاص في جنيف عن طريق البريد الإلكتروني urgent-action@ohchr.org

المرفقات
القواعد والمعايير الدولية

مواضوعات	قواعد
المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة والتي تحمي الحق في السكن الملائم	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة ٢٥ ، الفقرة ١ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة ١٧ ، الفقرة ١ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة ١١ ، الفقرة
المعاهدات الإقليمية لحقوق الإنسان التي تحمي حق الإنسان في السكن الملائم	الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المادة ١١ البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
مضمون الحق في السكن	التعليق العام رقم ٤ للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعيةوالثقافية
عمليات الإخلاء القسري والترحيل	التعليق العام رقم ٧ للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعيةوالثقافية الأمم المتحدة مبادئ توجيهية شاملة بشأن مسألة الترحيل بدافع التنمية ، ١٩٩٧ المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن التنمية القائم على الاخلاء والترحيل ، ٢٠٠٧
التمييز	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري– المادة ٥ – الفقرة الثالثة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة– المادة ١٤ ، الفقرة ٢

يمكن الحصول على هذه الوثائق
من المواقع الآتية :

www.un.org
www.ohchr.org
www.mre.gov.br

مواضوعات	قواعد
الأطفال والمراهقين	اتفاقية حقوق الطفل المادة ١٦ ، الفقرة ١
النازحون داخليا واللاجئون	الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين المادة ٢١ المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة برد المساكن والمتلكات للاجئين والنازحين داخليا مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة برد المساكن والمتلكات للاجئين والنازحين داخلي
المعوقون	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، ٢٠٠٨
السكان الأصليين	إعلان حقوق الشعوب الأصلية ، ٢٠٠٨ الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين المادة ٢١
الناس الذين يعيشون في حالة الحرب	اتفاقية جنيف (الرابعة) بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام ١٩٤٩– المادة ٤٩
عمال ومهاجرين	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠– المادة ٤٣ – (١)
استخدام الشرطة للقوة	المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين
دفع تعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان	المبادئ الأساسية والتوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان الدولي والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي

تم اعداد هذا الدليل بناء" على وثيقة "المبادئ الأساسية والارشادات الخاصة بعمليات الاخلاء والترحيل الناجمة عن مشاريع التنمية" و كان السيد ميلون كوثاري مقررالأمم المتحدة السابق الخاص بالحق في السكن الملائم قد اعد هذه الوثيقة، ثم جرت اعادة صياغة لها من أجل انتاج مادة اعلامية لتوعية الجمهورغير المتخصص بلغة وخطاب حقوق الإنسان. وقد اعد النص فريق عمل من خلال عقد أربع ورش وتم عرضه في سيمينار عام في حضور متلقين محتملين للنص في المستقبل.

فريق العمل

الإشراف العام

راكيل رولنيك (مقررة الأمم المتحدة الخاصة بالحق في السكن الملائم)

اعداد النصوص

باولا ليجيا مارتينس، مارسيا سايكو هيراتا، جويس رايس

استشارة لغوية

فيرونيكا باوليكس

مراجعة النصوص

برونو لوبيون

ترجمة من البرتغالية للعربية

ماجد الجبالي

تصميم الجرافيك

إليزا فون

توليف الجرافيك للنسخة العربية

أرتور فولتوليني

الرسوم الإيضاحية

جوانا ليرا

الدعم الإداري

باولا زويكر

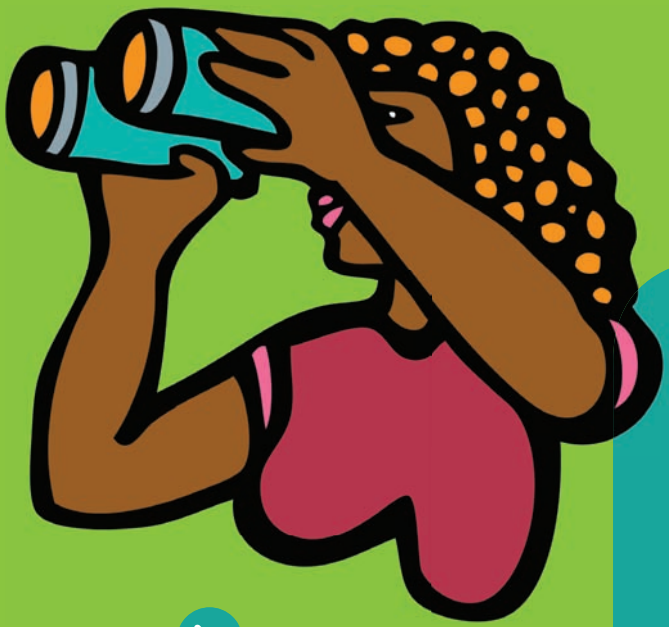

إذا كان لديك أسئلة أو ترغب في معرفة المزيد يرجى الاتصال بمقررالأمم المتحدة الخاص بالحق في السكن الملائم

لا

www.alhakfialmaskan.org

تمت طباعة هذه النشرة الموزعة خلال المنتدى الحضري العالمي الخامس في ريود دي جانيرو، بتمويل من الوكالة السويدية الدولية للتعاون والتنمية (SIDA) واشراف مركز حقوق الاسكان والإخلاء (COHRE). تنحصر المسئولية عن ما ورد في النشرة في السيدة/ راكيل رولنيك، المقرر الخاص للحق في الاسكان. ولا تعبر بأي شكل من الأشكال عن أراء الراعيين للنشرة.

برعاية

كلية العمارة والتخطيط (فاو) بجامعة ساو باولو بالبرازيل

نائب رئيس جامعة ساو باولو للثقافة والإرشاد (البرازيل)

القنصلية العامة لجمهورية ألمانيا الاتحادية في ساو باولو بالبرازيل